وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية – الأصمعي
قسم الجغرافية

أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي في حوض نهر السنغال

دراسة في الجغرافية السياسية

رسالة تقدم بها

وسام علي كيطان بريسم النداوي

إلى مجلس كلية التربية الأصمعي / جامعة ديالى . وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في الجغرافية

بإشراف
أ.د. عبد الأمير عباس الحيالي

الفصل الأول

المقدمة

تشكل العلاقات الموريتانية – السنغالية في ضوء المياه المشتركة من أهم القضايا الوطنية ، كما تعد في مقدمة الأولويات على مستوى السياسة الخارجية للدولتين نظراً إلى عمقها التاريخي من جهة وحساسيتها من جهة أخرى . وبالرغم أن ثوابت الوصل فيها ظلت على مر العصور أكثر بكثير من نوازع الفصل ولكن هذه الثوابت لا تعني الاستقرار الحقيقي الكامل بقدر ما يعني الاستقرار السطحي الظاهر، لأنه حلقة في سلسلة طويلة واحدة لعبت العوامل الجغرافية الثابتة دوراً كبيراً في ربط حلقاتها بحيث إن دراسة الواقع القائم في حوض نهر السنغال لا تتم بمعزل عن الماضي .

إن طابع الشك وعدم الاستقرار ظل السمات العامة لتلك العلاقة بين الدولتين، لاسيما بعد الاستقلال لأنها حاضرة في أخطر نقطة تماس ، لها علاقة بالحاضر والمستقبل (نقطة المياه) التي تحمل في طياتها أبعاداً ترسم العلاقات بين الدولتين القريبين في الجغرافيا والبعيدين في الطموحات ، ويمكن أن يظهر الخلل في العلاقات عندما تختل موازين سياسة حسن الجوار وتختفي أسس التفاهم والوفاق وتصبح المياه محوراً للنزاع بين الدولتين وتحدد مستقبل العلاقات بينهما .

وموضوع البحث هو محاولة متواضعة لإظهار الجوانب المحورية في هذه القضية والوقوف على مراحلها الأساسية ، علماً أن المنهجية العلمية تفرض توفير قدر من السيادة لجميع الأطراف في إطار دولة عربية على الضفة اليمنى للنهر (موريتانيا) ودولة غير عربية على الضفة اليسرى (السنغال) .

قسمت الرسالة إلى خمسة فصول يسبقها ملخص باللغة العربية :

تناول الفصل الأول (الإطار النظري) ويشمل المقدمة ، مشكلة البحث وفرضيته ومنهجيته وهدفه والحدود المكانية والزمانية له والدراسات السابقة .

أما الفصل الثاني فقد حلل المعطيات الجغرافية لنهر السنغال ، وقد تكون على مبحثين :

- المبحث الأول : خصائص حوض النهر .
- المبحث الثاني : العوامل الطبيعية واثرها في تصريف مياه نهر السنغال .

أما الفصل الثالث فقد تناول سياسات دول الحوض وقد تضمن أربعة مباحث:-

- المبحث الأول : السياسة المائية لدولة مالي.
- المبحث الثاني : السياسة المائية السنغالية .
- المبحث الثالث : السياسة المائية الموريتانية .
- المبحث الرابع : أزمة الحدود بين موريتانيا والسنغال .

أما الفصل الرابع فقد ضم مبحثين :

- المبحث الأول :الاهتمام الدولي والاقليمي بالنزاع الموريتاني السنغالي.
- المبحث الثاني : الاتفاقيات والمعاهدات المنعقدة بين موريتانيا والسنغال .

وقد جاء في الفصل الخامس : أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي في حوض نهر السنغال ، وقد تناولت فيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : البعد الاجتماعي .
- المبحث الثاني : البعد الاقتصادي .
- المبحث الثالث : البعد السياسي .

واختتمت هذه الدراسة بأهم الاستنتاجات والتوصيات .

الإطار النظري

أولاً : مشكلة البحث :-

ما أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي في حوض نهر السنغال ؟ .

ثانياً : فرضية البحث :-

بغية التوصل إلى رؤية واضحة لبحث هذه المشكلة فقد برزت الفرضية القائلة : هل تقف وراء الصراع الموريتاني – السنغالي أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ؟ .

ثالثاً : منهج البحث :-

استخدم الباحث المنهج التحليلي في معالجة مشكلة البحث الذي يعد من أهم المناهج في الجغرافية السياسية ، وذلك لغرض توضيح أسباب أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي في حوض نهر السنغال ، فضلاً عن المنهج التاريخي في عرض سلسلة الأحداث وتتبع جذورها التاريخية حول هذا النزاع الحاصل بين الدولتين .

رابعاً : هدف البحث :-

تشكل الموارد المائية أحدى بؤر الصراع الدولي حالياً ومستقبلاً . بسبب الزيادة الكبيرة في عدد سكان العالم وزيادة استهلاك المياه سواء كان للاستعمال اليومي للسكان أو للاستعمال الصناعي والزراعي وغيرها من الأنشطة ، فضلاً عن الاستنزاف الكبير في استهلاك المياه بدون ترشيد وتنظيم ، ويزيد من حدة الصراع، ان أحواض الأنهار ومجاريها تتوزع بين أكثر من دولة ، وأن اختلاف تلك الدول في طرق استثمار المياه وخطط التوسع الزراعي ، يؤدي إلى زيادة حدة الصراع والمشكلات السياسية .

وتهدف الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على مختلف جوانب موضوع البحث والإحاطة بها وكشف الحقائق وتوضيح وجهات النظر المختلفة لكل من طرفي النزاع ، تهدف الدراسة حول هذا الموضوع تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

1- كشف حقيقة النزاع وتتبع أسبابه والاستعانة بالوثائق الداعمة المؤيدة لكل طرف .

2- تحليل الدوافع الخفية التي أدت تفاعلاتها إلى خلق هذه المشكلة .

3- إن المسألة المائية بين موريتانيا والسنغال ليست مياها تقليدية بين الدولتين أي ليست مشكلة حصص متنازع عليها ولكنها في الواقع مشكلة مركبة ومتعددة الجوانب ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية .

خامساً : أهمية البحث :-

1. يعد نهر السنغال المصدر الرئيس للمياه الذي يغذي المنطقة الزراعية جنوب موريتانيا ، والتي تمثل ثلث أراضي موريتانيا ، في حين تعتمد باقي الأراضي الصحراوية على مياه الآبار .
2. وجود تداخل قبلي وعرقي مختلف بين الدول المطلة على النهر مما يؤثر على الهوية القومية لتلك الدول .
3. أن معظم دول وكيانات هذه المنطقة وجدت بفعل عوامل خارجية استعمارية وليست نتيجة حركات داخلية ذاتية .
4. إن الواقع الجغرافي يجعل من التعاون بين أي دولتين متجاورتين كموريتانيا والسنغال هو خيار لا بديل له سوى العداء والمواجهة .

سادساً : حدود البحث :-

لا شك أن لكل بحث علمي حدوداً مكانية وأخرى زمانية ، أما الحدود المكانية فإنها تتعلق بالحيز الجغرافي لوادي نهر السنغال بضفته الشمالية والموريتانية والجنوبية السنغالية خارجة (1) .

يقع نهر السنغال بين خطي طول (00 11 ْ و 50 17 ْ) غرباً وبين دائرتي عرض (70 18 ْ و 50 12 ْ) شمالاً .

في حين ان الحدود الزمانية يمكن تحديدها بحصول الدولتين على الاستقلال من عام (1960م) ولغاية عام (2009م) .

خارطة (1)

موقع منطقة الدراسة

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على Arc Gis 9.1 .

سابعاً : الدراسات السابقة :-

تناول موضوع الصراع الموريتاني – السنغالي في حوض نهر السنغال عدداً من الباحثين منهم عبد الأمير عباس الحيالي ، وقد ركز على مستقبل العلاقات الموريتانية

– السنغالية في ضوء المياه المشتركة[1] . ومحارب كنج المعموري وقد تناول في الفصل الرابع أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي حول إقليم النهر[2] . وستار شدهان شياع الزهيري فقد تناول في الفصل الثالث النزاع الحدودي بين البلدين[3] . ومنى جلال عواد قد تناولت في المبحث الثالث من الفصل الرابع طبيعة مشكلة النهر بين موريتانيا والسنغال[4] ، وقد ركزت حول قضية مشكلة نهر السنغال والتحولات داخل المجتمع الموريتاني والسنغالي . واجلال محمود رأفت قد تناول في الفصل الثالث النزاع الموريتاني – السنغالي[5] . وقد ركزت كل الدراسات السابقة على جانب معين من الموضوع وقد جاءت هذه الرسالة لتتناول بالدراسة والتحليل كافة الجوانب المتعلقة بحوض نهر السنغال بين الدولتين .

---

(1) عبد الأمير عباس الحيالي ، أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي في حوض نهر السنغال ، بحث منشور ، مجلة الفتح ، جامعة ديالى ، العدد 34 ، 2008م ، ص1 .

(2) محارب خلف كنج المعموري ، موريتانيا دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ديالى ، 2006م .

(3) ستار شدهان شياع الزهيري ، الأبعاد السياسية والاقتصادية لسياسات دول الاتحاد الأوربي تجاه شمال أفريقيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2006م .

(4) منى جلال عواد المشهداني ، النظام السياسي الموريتاني ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2005م .

(5) اجلال محمود رأفت ، النزاع السنغالي – الموريتاني (دراسة تحليلية للمسببات) ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، غير منشورة ، 1996م .

Abstract

The study has demonstrated the nature of water policy for the upper stream countries in both the states of Mali and Senegal , and what these states intend to do towards the bordering countries (Mauritania) which is based upon the exploitation of the River Senegal in accordance with a water policy which is a great indication of the water resource . This will expose the water security of Mauritania to a number of danger in the near future . There fore the upper-stream countries are doing their best to set up dams and project , and for instance , the Diama Dam project which is located near to the city of Saint-Louis , and the Drained Basins project in addition to that Manantali Dam which is located on the Bafnig tributary in Mali. These dams in the Senegal are regarded an great indications for the water resource of the river . These water policies in Mali and Senegal may imply some great political, economical and social risks on the part of the state of Mauritania . These dams which were established with in the organization of the exploitation of the Senegal river constitute are additional factor and a critical point between Mauritania and the Senegal which have become ever since 1960s in conflict over the control of the river . The area which can be used for agncutture is estimated at 375.000 hectares distributed among the beneficiary countries which are, the Senegal , Mali, and Mauritania . And the area which in suitable for cultivation in the Senegal in estimated at 340.000 hectares while the area for Mauritania in estimated at 110.000 hectares was mainly based on the idea of the enhancement of cooperation among the River-Bash Countries.

Yes, this has come out to be one of the effective factor in the escalation of the conflicts between the Senegal and Mauritania .

The study has shown that the Africa borders have been demarcated far considerations against the will of the peoples of the continent . These , however , are matters in which the interest of the European power have interfered.

About eight tenth 08 Africa boarders was planning with un calculated trams the reality of Africa antity for the era before imperialism which is the boarder between Mauritania and Senegal . Al Senegal Holden the decree of French which announced in 8.12.1933 which is pointed the line between Mauritania and Senegal in the right of the river , this situation